اقتصاد "سوبر إسبرطة".. إسرائيل بين تمويل الحروب وإنهاك المجتمع

د/ محمد أحمد صالح

تكشف أزمة "أغلى من النمسا والدنمارك" عن اختلال متزايد في الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة تضخم الإنفاق العسكري بعد السابع من أكتوبر، وتراجع الموارد المخصصة للخدمات العامة والتنمية. وتتفاقم الأزمة بفعل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف المنافسة، واتساع فجوة الدخول، إلى جانب مخاطر العزلة الدولية وتراجع الاستثمارات والتجارة. ومع استمرار الحرب، تتحمل الأسر الإسرائيلية أعباء متزايدة عبر تآكل القدرة الشرائية وتراجع جودة الخدمات وارتفاع الدين العام. ويطرح التوجه نحو نموذج "سوبر إسبرطة" معضلة استراتيجية: هل تستطيع إسرائيل الحفاظ على تفوقها العسكري دون إضعاف أسس قوتها الاقتصادية والاجتماعية واستدامة نموذجها التنموي؟

حين تصبح الحرب عبئاً على الحياة اليومية

تكشف المقارنة بين كلفة المعيشة في إسرائيل ونظيرتها في دول أوروبية مثل النمسا والدنمارك عن مفارقة اقتصادية وسياسية عميقة: فإسرائيل، التي تقدم نفسها باعتبارها قوة اقتصادية وتكنولوجية متقدمة، باتت أكثر كلفة على سكانها من دول تتمتع بمستويات دخل وإنتاجية مرتفعة، في وقت تتجه فيه مواردها العامة بصورة متزايدة نحو الإنفاق العسكري والأمني. ولا تتعلق المسألة بمجرد ارتفاع أسعار الغذاء والسكن والخدمات، وإنما بتراكم اختلالات بنيوية تجعل المواطن الإسرائيلي يتحمل أعباء الحرب من خلال الضرائب والدين العام وتراجع الخدمات وارتفاع تكاليف الحياة.

وتكتسب هذه الأزمة أهمية مضاعفة بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، إذ انتقلت إسرائيل من حالة تعبئة عسكرية استثنائية إلى نمط إنفاق دفاعي مرتفع يهدد بالتحول إلى سمة دائمة في بنيتها الاقتصادية، فبدلاً من أن يكون الإنفاق العسكري استجابة مؤقتة لظرف أمني طارئ، تتجه بعض دوائر الحكم إلى التعامل معه باعتباره ضرورة استراتيجية طويلة الأمد، وهو ما يطرح سؤالاً جوهرياً حول قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تمويل هذا النموذج دون التضحية بمستوى المعيشة أو إضعاف محركات النمو الاقتصادي.

ومن هنا، لا تعكس عبارة "أغلى من النمسا والدنمارك" مجرد مقارنة استهلاكية، بل تختصر أزمة أوسع تتصل بتوزيع الموارد، وأولويات الدولة، وتكاليف الصراع، وحدود قدرة المجتمع على الاستمرار في تمويل اقتصاد تعبئة عسكرية مفتوحة.

التحول نحو اقتصاد الحرب وتضخم الإنفاق الدفاعي

تشير تقارير وتحليلات نشرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الإسرائيلي من نحو ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣م إلى ٨,٨٪ في عام ٢٠٢٤م (Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Trends in World Military Expenditure, 2024, April 2025، p.11)، قبل أن يتراجع إلى ٧,٨٪ في العام التالي (Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Trends in World Military Expenditure, 2025, April 2026).*

وعلى الرغم من هذا التراجع النسبي، فإن النسبة تظل مرتفعة، وتعكس انتقالاً واضحاً في أولويات الموازنة العامة نحو الدفاع والأمن. وتكمن خطورة هذا التحول في أن الإنفاق العسكري لم يعد مرتبطاً فقط بتكاليف العمليات القتالية المباشرة، بل بات يشمل تمويل الاستعداد لجولات صراع محتملة، وإعادة بناء المخزونات العسكرية، وتعويض المعدات والذخائر، وتوسيع القدرات الدفاعية والهجومية، فضلاً عن تكاليف التعبئة والاحتياط والخدمات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية.

وفي هذا السياق، تبرز الدعوة إلى رفع ميزانية الدفاع إلى نحو ١٨٣ مليار شيكل، بما يعادل قرابة ٦٠ مليار دولار، أو ما يقارب ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي (אדריאן פילוט، "המחיר של תקציב ביטחון גבוה: בתחתית הרשימה עם אירלנד וקוסטה ריקה", כלכליסט, 12 -٨- 2026, וראה גם: בנק

ישראל, דברי נגיד בנק ישראל בתדרוך העיתונאים אודות החלטת המדיניות המוניטרית, 6 ביולי 2026). وإذا تحولت هذه المستويات إلى قاعدة مستقرة، فإن إسرائيل ستكون أمام إعادة تشكيل جوهرية لطبيعة اقتصادها، بحيث تتقدم اعتبارات الأمن العسكري على حساب قطاعات التنمية الاجتماعية والإنتاجية. وتتجلى المفارقة في أن امتلاك إسرائيل قدرات عسكرية وتكنولوجية متقدمة، تسمح لها بتنفيذ ضربات دقيقة على مسافات بعيدة، لا يعني بالضرورة امتلاكها نموذجاً اقتصادياً قادراً على تحمل تكاليف هذه القدرات بلا حدود، فالتفوق العسكري لا يلغي قيود الموارد، ولا يعفي الحكومة من المفاضلة بين تمويل المؤسسة العسكرية وتحسين التعليم والصحة والنقل والإسكان. وتحمل عبارة مسئول وزارة المالية دلالة تتجاوز الاعتراض المحاسبي على حجم الموازنة الدفاعية؛ فهي تشير إلى ضرورة أن تتعلم المؤسسة العسكرية تلبية احتياجاتها دون الإضرار بمستوى معيشة السكان. وهذا الطرح يكشف عن توتر متنام داخل مؤسسات الدولة بين منطق التعبئة الأمنية المفتوحة ومنطق الانضباط المالي والاستدامة الاقتصادية.

اقتصاد الصدمة ومخاطر تحويل الاستثناء إلى قاعدة

من أبرز المفاهيم التي باتت تتردد مفهوم "اقتصاد الصدمة"، أي إخضاع القرارات الاقتصادية بصورة متزايدة للاستجابة للصدمة الأمنية، بدلاً من الانطلاق من الاحتياجات الفعلية للاقتصاد والمجتمع. وتكمن خطورة هذا النمط في أنه يسمح بتحويل الإجراءات الاستثنائية إلى سياسات دائمة، فكلما استمرت التهديدات الأمنية أو اتسعت الجبهات العسكرية، أصبح من الأسهل سياسياً تبرير زيادة الإنفاق الدفاعي، وتأجيل الإصلاحات الاجتماعية، وتقييد النقاش العام بشأن تكلفة الخيارات العسكرية.

وتستحضر التحذيرات من هذا المسار تجربة إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م حين تركت الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري وتكاليف الحرب آثاراً ممتدة على الاقتصاد، وأسهمت في تعقيد الأوضاع المالية والاقتصادية خلال السنوات اللاحقة. ولا يعني استدعاء تلك التجربة أن الظروف الحالية مطابقة للماضي، وإنما أن استمرار التعبئة العسكرية قد يخلق آثاراً تراكمية لا تظهر كلها في لحظة الحرب، فالدولة قد تتمكن في المدى القصير من الاقتراض وزيادة الإنفاق وتأجيل بعض الالتزامات، لكن هذه الخيارات تتحول مع الوقت إلى أعباء على الموازنات اللاحقة، وتقلص قدرة الحكومات على تمويل التنمية والاستثمار.

ومن ثم، فإن الخطر الاستراتيجي لا يكمن فقط في ارتفاع الإنفاق العسكري، بل في غياب تصور واضح للمرحلة التي يمكن فيها العودة إلى مستويات إنفاق أكثر توازناً، فالدولة التي لا تحدد سقفاً زمنياً ومالياً للتعبئة العسكرية قد تجد نفسها أمام اقتصاد يعمل بصورة دائمة وفق منطق الطوارئ.

ارتفاع كلفة الحرب وتراجع جودة الخدمات

لا يدفع المجتمع الإسرائيلي ثمن الحرب من خلال الخسائر البشرية والمادية المباشرة فحسب، وإنما يتحمل أيضاً كلفة اقتصادية غير مباشرة تتجسد في تحويل الموارد العامة بعيداً عن الاستخدامات المدنية. وتشير تقديرات محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، إلى أن الكلفة الإجمالية للحروب والصراعات الإقليمية منذ السابع من أكتوبر بلغت نحو ١٣٨ مليار دولار، بما يزيد على ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Agence France-Presse (AFP), *Israel's permanent state of war comes with economic, social costs*, Dawn, June 7, 2026.) ، يكشف هذا الرقم عن حجم العبء الذي فرضته المواجهات العسكرية على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى مع استمرار قدرة بعض قطاعاته على العمل وتحقيق مستويات من الصمود.

وتتجسد الكلفة المزدوجة في مسارين متداخلين:

الأول مباشر: يتعلق بالإنفاق على العمليات العسكرية والذخائر والمعدات والتعبئة وتعويض الأضرار وإعادة التأهيل.

الثاني غير مباشر: يتمثل في تراجع الموارد المتاحة للتعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن تعطيل النشاط الاقتصادي نتيجة الاستدعاء المتكرر لقوات الاحتياط، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع المخاطر التي تواجه الشركات والمستثمرين. وتزداد أهمية هذا المسار بالنظر إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي، الذي يعاني أصلاً من ارتفاع تكاليف المعيشة وتفاوت الدخول، فحين تتراجع جودة الخدمات

العامة، تصبح الأسر مضطرة إلى تحمل نفقات إضافية للحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات التي كان يفترض أن توفرها الدولة بمستوى مناسب.

وبذلك تتحول الحرب إلى عبء يتجاوز الموازنة العامة، ويمتد إلى ميزانيات الأسر وقدرتها على الادخار والاستهلاك والاستثمار في المستقبل. كما أن استمرار العجز والدين العام قد يفرض لاحقاً ضرائب إضافية أو تخفيضات في الإنفاق المدني، ما يجعل المواطنين يدفعون ثمن القرارات العسكرية على مدى زمني أطول من فترة العمليات نفسها.

أزمة غلاء المعيشة وتآكل الميزة الاقتصادية

تكتسب المقارنة بين إسرائيل وعدد من الدول الأوروبية دلالة خاصة، إذ تشير إلى أن سلة الاستهلاك الإسرائيلية تزيد كلفتها بنحو ٢١٪ على نظيرتها في النمسا وفنلندا والدنمارك، وترتفع الفجوة إلى نحو ٦٨٪ عند المقارنة باليونان وقبرص وإيطاليا وإسبانيا (המכון לכלכלה מעשית, "ישראל יקרה יותר מהמדינות העשירות באירופה: מחקר חדש מסדר את הנתונים", 23 במאי 2026). وتعكس هذه الفجوة أزمة في العلاقة بين مستويات الأسعار والدخول الفعلية، ولا سيما بالنسبة إلى الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض، فارتفاع الأسعار لا يمثل بالضرورة مشكلة بالدرجة نفسها في الاقتصادات التي تتمتع فيها الأسر بدخول مرتفعة وقدرة شرائية أكبر، لكنه يصبح أكثر إيلاماً عندما تتجاوز تكاليف السكن والغذاء والخدمات قدرة الأجور على مواكبتها.

وتتعدد أسباب غلاء المعيشة في إسرائيل، ومن أبرزها ارتفاع تكاليف السكن، وضعف المنافسة في بعض الأسواق، ومحدودية الاستيراد في قطاعات معينة، والاعتماد على سلاسل توريد بعيدة، إلى جانب الأعباء المرتبطة بحجم السوق والقيود الجغرافية والسياسية. وتزيد الظروف الأمنية هذه الاختلالات تعقيداً؛ فالحرب ترفع تكاليف النقل والتأمين والإنتاج، وتزيد المخاطر التي تواجه الموردين والمستثمرين، كما يمكن أن تؤدي إلى اضطراب الإمدادات في بعض القطاعات. وعندما تتزامن هذه العوامل مع ضعف المنافسة وتركز النفوذ الاقتصادي، يصبح المستهلك أكثر عرضة لتحمل ارتفاع الأسعار.

ومن ثم، فإن غلاء المعيشة ليس نتيجة الحرب وحدها، بل هو نتاج تفاعل بين اختلالات هيكلية سابقة وتكاليف أمنية متصاعدة. والحرب، في هذا السياق، لا تنشئ الأزمة من الصفر، وإنما تضاعف آثارها وتقلص قدرة الدولة على معالجتها.

الاحتجاجات الاجتماعية وعودة الاقتصاد إلى صدارة الاهتمام

توضح موجات الاحتجاج التي شهدتها إسرائيل منذ مطلع الألفية أن غلاء المعيشة لم يكن قضية هامشية في المجتمع، بل شكّل أحد المحركات الأساسية للتعبئة الشعبية، فقد ارتبط احتجاج الأم المطلقة التي تعول ثلاثة أطفال فيكي كنافو عام ٢٠٠٣م، احتجاجاً على تقليص المخصصات الاجتماعية التي كانت تحصل عليها الأسر الفقيرة والأمهات المعيلات، ثم جاءت احتجاجات الطلاب عام ٢٠٠٧م ضد رفع الرسوم الجامعية (שי ניב، גלובס، "השביתה שלא היתה: איך האוצר הפריד בין הסטודנטים למרצים"، 25 בפברואר 2007)، وصولاً إلى موجة الاحتجاجات الواسعة في صيف ٢٠١١م، التي بدأت بمقاطعة منتجات غذائية وامتدت إلى خيام الاحتجاج في تل أبيب ومظاهرات جماهيرية شارك فيها مئات الآلاف. (*Elisa Ben-Rafael,* Israel: Single Mothers' Movement*, World Press Review, October 2003.*)، كما أعادت احتجاجات "الميلكي" عام ٢٠١٤م طرح سؤال الفجوة بين أسعار المنتجات الإسرائيلية ونظيراتها في ألمانيا، ومدى قدرة المواطنين على تحمل كلفة الحياة داخل الدولة. وهكذا تحولت المقارنة إلى احتجاج على غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، وأعادت تسليط الضوء على الفجوة بين تكاليف الحياة في إسرائيل وأوروبا.

وتكشف هذه المحطات الاحتجاجية عن أن المسألة الاقتصادية لها قدرة كامنة على توحيد قطاعات اجتماعية مختلفة، حتى عندما تتباين مواقفها السياسية والأيديولوجية. فالمواطن الذي يواجه صعوبة في دفع

الإيجار أو شراء الغذاء أو تمويل تعليم أبنائه قد يجد في غلاء المعيشة قضية أكثر إلحاحاً من الانقسامات السياسية التقليدية.

وقد أدى التركيز الأمني بعد السابع من أكتوبر إلى تراجع حضور هذه المطالب نسبياً في المجال العام، لكن ذلك لا يعني اختفاء أسبابها. بل يمكن القول إن الأزمة المعيشية دخلت مرحلة تأجيل سياسي، لا مرحلة حل اقتصادي. وتزداد أهمية هذا الأمر مع استمرار تراجع دخول بعض العاملين مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب؛ و٣١٪ من الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة أفادوا بأن أجورهم أو دخولهم من العمل ظلت أدنى من مستويات ما قبل الحرب (דפנה אבירם-ניצן ועידו קטושבסקי، "מצבם הפיננסי של העובדים בחלוף כשנתיים וחצי מפרוץ מלחמת חרבות ברזל"، המכון הישראלי לדמוקרטיה, 31 במאי 2026)، وإذا استمرت هذه الفجوة، فمن المرجح أن تتحول إلى عامل إضافي في اتساع الاستياء الاجتماعي.

الاقتصاد الإسرائيلي ذو البنية المزدوجة واتساع فجوة الدخول

من أبرز الاختلالات البنيوية وجود فجوة بين قطاع التكنولوجيا المتقدمة، ذي الإنتاجية والأجور المرتفعة، وبين قطاعات تقليدية أقل إنتاجية وأضعف قدرة على المنافسة. ويمثل قطاع التكنولوجيا المتقدمة أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية الإسرائيلية، سواء من حيث الصادرات والاستثمارات والابتكار أو من حيث مساهمته في الإيرادات العامة. غير أن نجاح هذا القطاع لا ينعكس بالضرورة بصورة متساوية على بقية الاقتصاد. فالعاملون في التكنولوجيا يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً، بينما تواجه قطاعات واسعة من العاملين في التجارة والخدمات والصناعة التقليدية والزراعة تحديات أكبر في تحسين دخولها. وينتج عن ذلك اقتصاد مزدوج تتعايش داخله قطاعات ذات قدرة تنافسية عالمية مع قطاعات محلية تعاني من ضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف.

وتتفاقم هذه الفجوة عندما تتعرض القطاعات التقليدية لصدمات الحرب وارتفاع تكاليف التمويل والطاقة والنقل، في حين تكون بعض الشركات التكنولوجية أكثر قدرة على مواصلة العمل عن بعد أو الحفاظ على علاقاتها الخارجية. لكن استمرار الحرب والعزلة الدولية قد يضعان قطاع التكنولوجيا نفسه أمام تحديات متزايدة، خاصة إذا تراجعت الاستثمارات الأجنبية أو واجهت الشركات صعوبات في الوصول إلى الأسواق والشركاء الدوليين. وهنا تظهر مفارقة أخرى مقادها أن القطاع الذي يمثل أحد أعمدة القوة الاقتصادية الإسرائيلية قد يصبح أكثر تعرضاً للمخاطر إذا تدهورت البيئة السياسية والدبلوماسية التي يستند إليها. وبذلك لا يمكن اعتبار التكنولوجيا جزيرة منفصلة عن بقية الاقتصاد أو عن تداعيات الصراع.

العزلة الدولية وظهور "ضريبة سياسية" على التجارة والاستثمار

لا تقتصر التحديات الاقتصادية الإسرائيلية على العوامل الداخلية، بل تتصل بصورة متزايدة بتدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية مع عدد من الشركاء الدوليين، فهناك مؤشرات متعددة على هذا التراجع، من بينها إجراءات بريطانية مرتبطة بالتجارة مع المستوطنات، وتوترات دبلوماسية، وتغيرات في المواقف العامة تجاه إسرائيل، فضلاً عن التحول الملحوظ في المزاج الأمريكي بشأن مستوى الدعم المقدم لها.

وتكتسب هذه التطورات أهميتها من أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بدرجة كبيرة على علاقاته التجارية والاستثمارية والتكنولوجية مع الخارج، فحتى إذا لم تتحول الانتقادات السياسية إلى عقوبات اقتصادية مباشرة، فإنها قد ترفع تكلفة التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وتزيد المخاطر التي يضعها المستثمرون في حساباتهم، وتؤثر في قرارات المؤسسات المالية وشركات التأمين والموردين.

ويمكن وصف ذلك بأنه "ضريبة سياسية على التجارة"، أي تكلفة إضافية لا تنتج بالضرورة عن التعرفة الجمركية أو الضرائب الرسمية، وإنما عن تدهور السمعة والمخاطر السياسية وصعوبة الوصول إلى الأسواق. وتزداد خطورة هذه المسألة إذا انتقلت من مستوى المقاطعة الشعبية أو الإجراءات المحدودة إلى قيود تجارية أوسع مع الاتحاد الأوروبي، أو تراجع ملموس في الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي.

كما أن تصريحات نتنياهو بشأن الاستعداد لاحتمالات فرض عقوبات مصرفية، بما في ذلك بحث استخدام العملات المشفرة وتقنيات سلاسل الكتل، تكشف عن إدراك داخل القيادة السياسية لاحتمال انتقال المواجهة من

المجال الدبلوماسي إلى المجال المالي. لكن الاعتماد على وسائل بديلة لتجاوز العقوبات لا يمثل حلاً استراتيجياً شاملاً؛ إذ لا يمكن للعملات المشفرة أو الأنظمة المالية البديلة أن تحل بسهولة محل شبكة العلاقات المصرفية والتجارية والاستثمارية التي يرتبط بها الاقتصاد الإسرائيلي. كما أن أي اتجاه جاد نحو الالتفاف على القيود المالية قد يزيد الشكوك لدى المؤسسات الدولية والمستثمرين.

وبالتالي، فإن الخطر لا يكمن فقط في احتمال فرض عقوبات رسمية، بل في تآكل الثقة الدولية تدريجياً، ما قد يرفع تكلفة التمويل والتجارة والاستثمار حتى دون صدور قرارات عقابية شاملة.

التناقض بين طموح "سوبر إسبرطة" ومتطلبات الدولة الاقتصادية الحديثة

يحمل التوجه نحو تحويل إسرائيل إلى "سوبر إسبرطة" دلالة استراتيجية تتجاوز زيادة الإنفاق العسكري، إذ يعبر عن تصور للدولة يجعل الاستعداد للحرب والقدرة على خوضها محوراً أساسياً في تنظيم الموارد والسياسات العامة. ويقوم هذا التصور على افتراض أن البيئة الإقليمية والدولية تفرض على إسرائيل الحفاظ على تفوق عسكري دائم، وأن الأمن يمثل الشرط السابق لكل نشاط اقتصادي واجتماعي. غير أن هذا المنطق يواجه معضلة أساسية: فالأمن الذي يفترض أن يحمي الاقتصاد قد يتحول، إذا استهلك حصة متزايدة من موارده، إلى عامل يضعف الأساس الاقتصادي الذي يستند إليه.

فالدولة الحديثة لا تقاس قوتها فقط بقدرتها على إنتاج السلاح أو تنفيذ العمليات العسكرية، وإنما أيضاً بقدرتها على توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية والبنية التحتية والإسكان وفرص العمل، والحفاظ على الثقة والاستقرار المالي. من هنا، فإن التحول إلى اقتصاد تعبئة دائمة قد يحقق مكاسب عسكرية قصيرة أو متوسطة الأجل، لكنه يهدد بتقليص الموارد اللازمة للحفاظ على التنافسية الاقتصادية على المدى الطويل.

كما أن نموذج "سوبر إسبرطة" يحمل تناقضاً اجتماعياً؛ فالمجتمع الذي يُطلب منه تحمل ضرائب وأعباء معيشية متزايدة وتمويل إنفاق عسكري ضخم يحتاج في المقابل إلى ضمانات بأن هذه التضحيات موزعة بصورة عادلة، وأنها لا تتحول إلى عبء تتحمله الطبقات الوسطى والفقيرة وحدها. وإذا شعر المواطنون بأن الدولة تطالبهم بتمويل حرب مفتوحة، بينما تتراجع الخدمات العامة وترتفع الأسعار وتتسع الفجوات الاجتماعية، فقد تتآكل شرعية السياسات الاقتصادية والأمنية، حتى في مجتمع تتقدم فيه الاعتبارات الأمنية على غيرها.

التداعيات السياسية والاجتماعية المحتملة

من المرجح أن تتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية حدود المؤشرات المالية، لتؤثر في التوازنات السياسية والاجتماعية داخل إسرائيل:

أولاً: قد يتراجع الدعم الشعبي للحكومة إذا أصبح ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات أكثر حضوراً في الحياة اليومية من الخطاب الأمني، فالأزمات المعيشية لا تحتاج إلى توافق أيديولوجي واسع كي تتحول إلى احتجاجات؛ إذ يمكن أن تجمع بين قطاعات متباينة سياسياً حول مطالب تتعلق بالدخل والسكن والضرائب والخدمات.

ثانياً: قد يتصاعد الخلاف بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية والمالية بشأن حجم الموارد المطلوبة للدفاع، فوزارة الدفاع ستستند إلى تقديرات التهديدات الأمنية وضرورة الاستعداد لجبهات متعددة، بينما ستطالب وزارة المالية وبنك إسرائيل بتحديد سقوف للإنفاق والحفاظ على الاستدامة المالية. وهذا الخلاف قد يتحول إلى صراع مؤسسي حول الأولويات الوطنية.

ثالثاً: قد تتسع الفجوة بين الفئات التي تستفيد من القطاعات عالية الإنتاجية والفئات التي تتحمل ارتفاع الأسعار دون أن تحصل على زيادات موازية في الدخل، ومع استمرار الحرب، يمكن أن تتفاقم مشاعر عدم المساواة، خصوصاً إذا ارتبطت الأعباء المالية بتفاوتات في توزيع الخدمة العسكرية والاحتياط والامتيازات الاجتماعية.

رابعاً: قد تصبح السياسة الاقتصادية جزءاً أكثر مركزية في الصراع الحزبي، إذ ستواجه الحكومات المقبلة اختباراً صعباً يتمثل في الموازنة بين مطالب المؤسسة العسكرية، ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي، والضغوط الاجتماعية، والقيود التي يفرضها العجز والدين العام.

وبذلك، يمكن أن يتحول غلاء المعيشة من قضية اقتصادية إلى عامل مؤثر في شرعية الحكومة وقدرتها على الاستمرار، وفي تحديد أولويات الانتخابات والتحالفات السياسية المقبلة.

السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل الاقتصاد الإسرائيلي

يتوقف مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي على مسار الحرب وحجم الإنفاق العسكري، ومدى قدرة الحكومة على احتواء العجز والدين العام ومعالجة غلاء المعيشة والاختلالات البنيوية، وتتراوح السيناريوهات بين استمرار اقتصاد التعبئة بما يفاقم الضغوط المالية والاجتماعية، واحتواء الإنفاق وإعادة توجيه الموارد نحو التنمية، أو تصاعد العزلة الدولية بما يهدد التجارة والاستثمار. كما قد تؤدي الضغوط المعيشية إلى تجدد الاحتجاجات واتساع التوترات الداخلية، لتصبح كلفة الحرب عاملاً حاسماً في تحديد قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاستدامة.

السيناريو الأول.. استمرار اقتصاد التعبئة العسكرية: يفترض استمرار التوترات الإقليمية وتعدد الجبهات، مع بقاء الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة أو عودته إلى الارتفاع. وفي هذه الحالة، ستظل الموازنة العامة خاضعة لضغوط الدفاع، مع استمرار تراجع المساحة المتاحة للإنفاق الاجتماعي والاستثماري. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين العام وتزايد الحاجة إلى إجراءات مالية صعبة، مثل رفع الضرائب أو تقليص بعض النفقات المدنية. كما قد تتواصل الضغوط على الأسر، وتتراجع جاذبية بعض الأنشطة الاستثمارية، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع استمرار التوترات الدولية. ويمثل هذا السيناريو المسار الأكثر خطورة على الاستدامة الاقتصادية؛ لأنه يحول الإنفاق الاستثنائي إلى التزام دائم.

السيناريو الثاني.. احتواء الإنفاق وإعادة التوازن المالي: يقوم على تبني الحكومة المقبلة سياسة أكثر انضباطاً، من خلال تحديد أولويات الإنفاق الدفاعي، ومراجعة المشتريات العسكرية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مع زيادة الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والصحة ومحركات النمو. وقد يسمح هذا المسار بتخفيف الضغوط على المالية العامة واستعادة قدر من الثقة لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية. لكنه يتطلب توافقاً سياسياً ومؤسسياً يصعب تحقيقه في ظل استمرار التهديدات الأمنية والخلافات حول طبيعة الدور العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

السيناريو الثالث.. تراجع العلاقات الدولية وارتفاع كلفة العزلة: يفترض انتقال التوترات السياسية إلى إجراءات اقتصادية وتجارية ومالية أوسع، سواء من خلال قيود على بعض الصادرات أو تراجع التعاون الدفاعي أو زيادة صعوبات التمويل والاستثمار. وفي هذه الحالة، لن تكون المشكلة في حجم الإنفاق العسكري وحده، بل في تراجع قدرة الاقتصاد على توليد الموارد التي تمول هذا الإنفاق. وقد تواجه الشركات الإسرائيلية صعوبات في التوسع الخارجي، كما قد تتأثر قطاعات التكنولوجيا والتجارة والتمويل بدرجات متفاوتة. ويصبح هذا السيناريو أكثر خطورة إذا تزامن مع استمرار الحرب وارتفاع العجز، لأن الاقتصاد سيواجه ضغوطاً متزامنة من الداخل والخارج.

السيناريو الرابع.. عودة الاحتجاجات الاجتماعية وتزايد الضغط على الحكومة: يفترض أن تتراجع مركزية الملف الأمني نسبياً في الاهتمام العام، بينما تعود تكاليف الحياة والدخل والخدمات إلى صدارة النقاش السياسي. وقد تنطلق موجة الاحتجاجات من مطالب محددة تتعلق بأسعار الغذاء والسكن أو الضرائب، ثم تتسع لتشمل الاعتراض على توزيع الموارد وأولويات الحكومة. وإذا تزامنت هذه التحركات مع خلافات داخل الائتلاف الحاكم، فقد تتحول الأزمة الاقتصادية إلى عامل إضافي في عدم الاستقرار السياسي.

ولا يعني ذلك بالضرورة حدوث تغيير حكومي مباشر، لكنه قد يفرض تعديلات في السياسات المالية والاجتماعية، ويزيد الضغوط على الحكومة لتقديم استجابات ملموسة.

مؤشرات للمراقبة خلال المرحلة المقبلة

يمكن قياس اتجاه الأزمة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية، أهمها:

-نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما إذا كانت المستويات المرتفعة مؤقتة أم تتحول إلى قاعدة ثابتة.

-مسار عجز الموازنة والدين العام وتكلفة الاقتراض الحكومي.

-حجم الإنفاق المدني على التعليم والصحة والبنية التحتية مقارنة بالإنفاق الدفاعي.

-تطور الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية للأسر، خصوصاً في الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل.

-اتجاهات الاستثمار الأجنبي وصادرات التكنولوجيا والتجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

-مدى تحول الانتقادات الدولية إلى قيود تجارية أو مالية رسمية.

-تطورات المنافسة والأسعار في الأسواق المحلية، خصوصاً الغذاء والسكن والطاقة.

-حجم الاحتجاجات الاجتماعية ومدى ارتباطها بمطالب اقتصادية عابرة للانقسامات السياسية.

-طبيعة الخلاف بين وزارة الدفاع ووزارة المالية بشأن حجم الموازنة العسكرية وأولوياتها.

وتكتسب هذه المؤشرات أهميتها لأنها تسمح بالتمييز بين أزمة مؤقتة مرتبطة بظروف الحرب، وأزمة هيكلية تتجه إلى إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الإسرائيلي.

ختاما

تكشف أزمة "أغلى من النمسا والدنمارك" عن مفارقة جوهرية في النموذج الإسرائيلي: الدولة التي تمتلك قطاعاً تكنولوجياً متقدماً وقدرات عسكرية كبيرة تواجه في الوقت نفسه ارتفاعاً في تكاليف المعيشة، واختلالات في المنافسة، وتفاوتاً في الدخول، وضغوطاً متزايدة على المالية العامة، ومخاطر متنامية مرتبطة بعلاقاتها الدولية. ولا تكمن المشكلة في أن الإنفاق الدفاعي مرتفع فحسب، بل في أن هذا الإنفاق يتوسع في بيئة اقتصادية تعاني أصلاً من ارتفاع الأسعار وضعف المنافسة وتفاوت الإنتاجية. ومع استمرار الحرب، تتراجع قدرة الدولة على معالجة هذه الاختلالات، فيما تتحمل الأسر جزءاً متزايداً من تكاليف الخيارات الأمنية.

والأخطر أن التحول نحو نموذج "سوبر إسبرطة" قد يخلق تناقضاً بين متطلبات التفوق العسكري وشروط الاستدامة الاقتصادية، فالتفوق العسكري يحتاج إلى اقتصاد قوي ومجتمع قادر على تمويله، لكن تحويل الموارد بصورة متزايدة نحو المؤسسة العسكرية قد يضعف التعليم والصحة والبنية التحتية والإنتاجية، وهي العناصر التي تشكل القاعدة الحقيقية للقوة الوطنية. كما أن العزلة الدولية المحتملة تضيف بعداً جديداً للأزمة، إذ قد لا تقتصر آثارها على تراجع الصورة السياسية لإسرائيل، وإنما تمتد إلى التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. وفي هذه الحالة، تصبح كلفة الصراع مضاعفة: إنفاق عسكري متزايد من جهة، وتراجع محتمل في قدرة الاقتصاد على زيارة الدخل والموارد من جهة أخرى.

ومن ثم، فإن السؤال الاستراتيجي الذي تطرحه المرحلة المقبلة ليس ما إذا كانت إسرائيل قادرة على زيادة ميزانية الدفاع، بل ما إذا كانت قادرة على الاستمرار في تمويل هذا المستوى من الإنفاق دون إضعاف مقومات قوتها الاقتصادية والاجتماعية، فالدولة قد تنجح في تأمين تفوق عسكري لفترة، لكنها لا تستطيع الحفاظ عليه إلى ما لا نهاية إذا أصبح مستوى معيشة مواطنيها، وقدرتها الإنتاجية، وعلاقاتها الاقتصادية الدولية، هي الثمن الذي تدفعه مقابل هذا التفوق.

إن أخطر ما في اقتصاد الحرب ليس فقط الأموال التي تُنفق على السلاح، وإنما الفرص التي تضيع بسبب توجيه الموارد بعيداً عن التنمية، وعندما تصبح كلفة الحياة في إسرائيل أعلى من دول أوروبية أكثر استقراراً ورفاهية، بينما تتزايد المطالب بتخصيص مزيد من الموارد للدفاع، فإن الأزمة تتحول من مسألة موازنة إلى سؤال عن طبيعة الدولة ومستقبل نموذجها الاقتصادي والاجتماعي.

هكذا لا تمثل أزمة غلاء المعيشة في إسرائيل مشكلة أسعار منفصلة عن الصراع، بل هي نقطة التقاء بين اقتصاد الحرب، والاختلالات البنيوية، والتفاوت الاجتماعي، ومخاطر العزلة الدولية، وإذا استمر هذا

التفاعل، فقد تصبح القدرة على الحفاظ على مستوى المعيشة والاستقرار المالي قيداً استراتيجياً على طموحات التفوق العسكري، لا مجرد تحدٍ اقتصادي يمكن تأجيله.